

علم الاجتماع التطبيقي بين الاستقلالية والتبعية .

لا نقصد بذلك الاستقلالية المطلقة أ لن علم الاجتماع التطبيقي متفرع عن العام وليس تمد منه نظرياته ومناهجه وباحثيه. بيد أ أنه ينحى منحى جديد ا في عالم لم يدخله علم الاجتماع العام أو أحد فروعه بعمق وشمولية.

- القصد هنا بالاس تقلاية هو المحافظه على الهوية التخصصية، دون تأثير جهة معينة مؤثرة على طابعها ولونها وعناصرها المكونة لها أ أثناء أداء الباحث التطبيقي واجبه ووظيفته في البحث وحل المشكلات، لان المسؤولين في المجتمع (أصحاب القرار وصناع السياسه) قد يمارسون بعض الضغوط على من يريد تفهم ما يدور في المجتمع من مشاكل ومعاناة وقلق وانحرافات سلوكية، فيحرفونهم عن مبادئهم الاخلاقية.

- القصد بالاستقلالية أيضا هو المحافظه على الهوية التخصصية، دون الانزلاق ليكون خادم لأصحاب النفوذ وصناع السياسة الاجتماعية، ويكون آلة يستغلونها لخدمة مصالحهم ويستثمرونها بمعزل عن مصالح الناس، وبعيدا عن موضوعية وحيادية البحث العلمي و لأخلاقياته. ويكون بذلك أ لأداة مضللة للناس.

- السؤال الآن:

متى الذي يقلل من استقلالية علم الاجتماع التطبيقي؟ و بأي طريقة نفهم تبعية علم الاجتماع التطبيقي ؟
- تقل استقلالية علم الاجتماع التطبيقي في حال تعاطف الباحث مع مشاكل التنظيم أ أو الجهة التي تمول مشروع البحث.

- وعدم التزامه بأداب و أخلاقيات اختصاصه في استقراء الواقع .

- تسخير نتائجه لخدمة صناع القرار. أ أي بتصادم أخلاقيات الاختصاص العملي مع الخضوع للالتزامات التنظيمية ووجود الباحث الاجتماعي.

- بمعنى أ خر التضارب بين مصلحة تنظيمه الذاتية ومبادئ الموضوعي الاخلاقي كباحث علمي، والذي يؤدي الى فقدان السمعة العلمية. كما حصل مع بعض علماء الانثروبولوجيا .

- بتعبير أ خر يقع عالم الاجتماع التطبيقي بين مؤثرين قويين هما الاستقلالية والتبعية. ف اذا استطاع أ أن يحقق الاستقلالية ف ان نتائج بحثه سوف تصل الى الباحثين في حقله العلمي ويتعرفون على ما اكتشفه من حقائق اجتماعية والتي بدورها تقوم بانماء حقله التخصصي.

- اما اذا أ أضحي تابعا لأصحاب النفوذ في تطبيق اجراءات البحث ف انه س يخسر سمعته العلمية وبالتالي يخسر عمله لانه ربط علمه العملي بمصلحة صاحب نفوذ غير باق أ أو ثابت في موقعه العالي اذا قد ينتقل الى موقع أ خر أ أو ينقل الى وظيفة ثانية عندئذ يخسر الباحث الداعم الذي كان يدعمه.

- وهناك رأي أ خر يقول اذا أراد عالم الاجتماع التطبيقي أ أن يكون مؤثرا وفعالا في التنظيم الذي يعمل فيه وينفذ بحوثا لهم لخدمة س ياس تهم الاجتماعية عليه اذن أ أن يتفاعل مع قادته و أصحاب نفوذه ليكون مصدر ثقة فعالة حينئذ يقل قلقه ولا يعيش في حالة صراع دوري بين دوره المهني والتخصصي و أن ينصهر في بوتقة تنظيمه.

- لكن في هذه الحالة اما أن يكون الباحث موضوعي الا يخضع لجميع طلبات ورغبات أ أصحاب النفوذ في التنظيم الذي يعمل فيه، أو أن يخضع لطلبات ورغبات أصحاب النفوذ انما على حساب الحياد الاخلاقي

والموضوعية العلمية فيفقد اس تقاليدية اختصاصه ويضعه في خدمة أ أفراد متنفذين يقدم للناس حقائق مضللة لخداعهم وغشهم لقاء حصوله على دراهم معدودة ويبقى في موقع عمله.

- وهناك رؤية أخرى تقول موظفون في التنظيم وعليهم العمل ضمن رؤى وقناعات وسياسة تنظيمهم لكن علينا أن لا نفترض أن الواحد منهم خانع لتنظيمه كل الخنوع، بل هناك درجة من الاستقلالية التي يمكن التمتع بها وهناك قدر معين من النقد الذي يستطيع أن يوجهه لتنظيمه وهناك حدود قانونية يستطيع الوصول إليها وحدود أخرى غير قانونية لا يستطيع التقرب منها.

- أي ليس كل الحدود يُمنع من الذهاب إليها. كذلك هناك قضايا لا تخدم تنظيمه انما يقوم بها. مثل هذه المرونة تجعل من عالم الاجتماع التطبيقي غير خاضع بشكل منصاع الى تنظيمه، بل هناك مرونة محدودة في التنظيم تسمح لتقبل موضوعية عالم الاجتماع التطبيقي ولا تقمعهما بالكامل أو لا يريد سماعها، و الا لماذا يعينه في منصب الباحث التطبيقي

- بعض علماء الاجتماع تورطوا في بحوث لصالح مكتب ادارة شؤون المستعمرات البريطانية ابان القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تسعى لدراسة المستعمرة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا لتسهيل السيطرة عسكريا و اداريا على الهند والسودان الشرق الادنى وشرق أفريقيا وجنوبها.

- أمثال شايبرا وبرجيرد صاحب كتاب "العصن الذهبي" الذي قدم قبل وفاته اعتذارا عن عمله مع وزارة المستعمرات البريطانية عند احتلال السودان، تمع النوبي لتسهيل مهمة بسبب ما كتبه عن السيطرة عليها. لكن التاريخ لم يغفر له و أساء لسيرته العلمية.

- مفاهيم علم الاجتماع التطبيقي الرئيسية :

- لكل ميدان علمي مفاهيمه الخاصة به، تستخدم كمفاتيح رئيسية في تفسير وتحليل مشاكله وظواهره وحالاته. ولذلك سعى علم الاجتماع التطبيقي لوضع المفاهيم والاصطلاحات الخاصة به. وأهمها:

الزبون (المستفيد) – المنتج – التطبيقي – النظرية الاجتماعية – السياسة الاجتماعية – اتخاذ القرار – المنظر الاجتماعي – الباحث التطبيقي .

- الزبون: Client وهو ذلك الفرد المتأثر بمتغيرات المشكلة المدروسة، وهو المستفيد الأول من نتائج إجراء الدراسة التطبيقية عليه. تم اشتقاق هذا الاسم نتيجة لاهتمام الباحث التطبيقي بالمؤسسات والتنظيمات التي تستعمل أصلا هذا المصطلح.

- المنتج: Product ويقصد به المعرفة الاجتماعية المتزايدة من خلال تكاثر المختصين فيه والمحددة بحدود محيطها الاجتماعي والواقعة بحدود دقته. كما يقصد به نتائج البحث التطبيقي المستنبطة من الواقع الفعلي المعاش. وهي كلمة بديلة لعبارة « نتائج الدراسة »

- التطبيقي: Applied ويشير إلى كل فعل اجتماعي معاش يمارسه الفرد ويخضع لمؤثرات اجتماعية فيتحول إلى مشكلة أو ظاهرة داخل المجتمع يمكن ملاحظته ودراسته بشكل مباشر. التطبيق يعني الميدان الواقعي وليس الاصطناعي. الذي يستخدم في العمليات التجريبية. التطبيق هو الدراسة الواقعية لما هو قائم فع لا في الحياة الاجتماعية وترجمته أو تحويله على شكل بحث علمي يغذي ويرفد عملية علم الاجتماع بنتائج واقعية، ويعزز قضايا تنظيرية لاحدى نظريات علم الاجتماع ، المنتج اذن ما هو الا خامات واقعية محولة الى بحث اجتماعي ميداني، والتطبيقي اذن هو توظيف أليات البحث الاجتماعي في الميدان الواقعي لتعزيز ا لاطار النظري بما فيه المصطلحات والمفاهيم والنصوص النظرية.

- اتخاذ القرار: Decision making عملية تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ، ويمكن إجمال مراحل عملية اتخاذ القرارات بالخطوات التالية:

- ١ - تحديد المشكلة
- ٢ - تحديد الهدف
- ٣ - البحث عن البدائل
- تقييم البدائل واختيار أفضلها
- ٥ - تنفيذ القرار ومراقبته وتعميم نتائجه
- ٦ - التشخيص
- ٧ - الغايات

- السياسة الاجتماعية: Social policy عبارة عن اتجاهات منظمة تنطوي على مجموعة قرارات صادرة عن الهيئات المختصة وملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي. وتتمثل خصائص السياسة الاجتماعية في جوانب عديدة، أهمها:

- ١ - وضوح الأهداف والغايات القريبة والبعيدة
- ٢ - شمولية مجالات وميادين السياسة الاجتماعية
- ٣ - ديناميكية السياسة الاجتماعية وقدرتها على التعامل مع مختلف المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ٤- توازن عناصر ومكونات السياسة الاجتماعية
- ٥ - تكامل وترابط السياسة الاجتماعية من حيث الأهداف والوسائل والغايات مع السياسات القطاعية الأخرى في المجتمع
- ٦ - قدرة السياسة الاجتماعية لقبولها مبدأ التغيير
- ٧- وجود أجهزة فنية وبشرية كفؤة قادرة على تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي تعترض العمل والتنفيذ.

- مرتكزات السياسة الاجتماعية:

إيدولوجية المجتمع - الدين - الأهداف البعيدة للمجتمع - حقوق الإنسان الاجتماعية - ميادين العمل الاجتماعي في المجتمع - الاتجاهات السائدة في المجتمع - طموحات وآمال المجتمع .

- إيدولوجية المجتمع: هي عبارة عن أفكار وآراء متماسكة تشرح الواقع وتنظر للمستقبل ويؤمن بهما الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. والإيدولوجيا عبارة عن فلسفة توجه سلوك المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته المختلفة. والإيدولوجيا خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري ومن القيم والمعتقدات والأخلاقيات والآداب العامة لمجتمع من المجتمعات. وتتجلى أهميتها بأنها قوة موجهة للمجتمعات فترسم الطرق وتحدد الغايات العملية للسياسة الاجتماعية.

- الدين: هو أحد المصادر الرئيسية والمهمة التي توجه سلوك أفراد المجتمع ونظمه الاجتماعية. كما يحث الدين على رعاية وحماية الإنسان وصون كرامته.

- الأهداف البعيدة للمجتمع: يقصد بها النتائج المطلوب الوصول إليها وتحقيقها حتى ينعم أبناء المجتمع جميعاً بالرفاهية الاجتماعية. والأهداف في إطار السياسة الاجتماعية تقسم إلى: أهداف بعيدة المدى - أهداف قريبة المدى وهما مترابطان لا ينفصلان.

- حقوق الإنسان الاجتماعية: أي الحق في الحياة الكريمة والانعقاد والتحرر من الجهل والفقر والمرض والكسل. وهذه الحقوق الاجتماعية هي في الواقع اتجاهات حديثة لحقوق الإنسان انتشرت منذ منتصف القرن العشرين لضمان الرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والحوادث والعجز وغيره.

- ميادين العمل الاجتماعي في المجتمع: وتعني المجالات والقطاعات والفئات العمرية أو الاجتماعية التي تشتمل عليها السياسة الاجتماعية بتخطيطها وبرامجها . ولاختيار هذه الميادين، يراعى المعايير التالية:

السياسة العامة في المجتمع: أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة

أولويات المجتمع في العمل والنمو الاجتماعي: برامج ومشاريع ومخططات.

- الاتجاهات السائدة في المجتمع: مجموعة المعتقدات الاجتماعية والمواقف العقلية والمعرفية التي تعكسها الغالبية العظمى من أبناء المجتمع.

- طموحات وآمال المجتمع: أي المستوى الحضاري الذي يرغب المجتمع في الوصول إليه خلال فترة زمنية معينة. وهذا المستوى عادة ما يقاس بمؤثرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

- النظرية الاجتماعية (Social Theory) : مجموعة قوانين يستنبط منها استنتاجات دقيقة تسهم في تفسير وتحليل سلوك وتفكير الناس من واقعها الفعلي.

مجموعة ملاحظات دقيقة ومفاهيم وقضايا مترابطة منطقياً ومتسلسلة بانتظام تعمل على تفسير وتحليل علاقة الأحداث الاجتماعية فيما بينها وتعكس قدرة المنظر على التنبؤ الاجتماعي.

- المنظر الاجتماعي: Social Theorist هو عالم اجتماع يساهم في طرح مجموعة مفاهيم يمكن استخدامها بشكل عام في بناء نواة المعرفة الاجتماعية ، إضافة إلى إسهامه في تطوير و اغناء علم الاجتماع في تطبيق الشروط العلمية عن طريق الدراسات الاستقصائية.

- الباحث التطبيقي: Applied Scholar متخصص في ميدان علم الاجتماع يتموقع بين قطبين متناقضين، يمثل الأول أهداف وغايات تخدم مصالحه الذاتية؛ ويمثل الثاني أخلاقية البحث الموضوعية والحياد الأخلاقي وتنمية المؤثرات الذاتية والشخصية.